الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

موجز حول المبادرات والسياسات التي أطلقتها وزارة الصناعة خلال العامين المنصرمين والمبادرات المستقبلية التي تهدف الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام SDGs 2030

إعداد

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

كانون الاول 2017

الأسئلة المطروحة

1- ماهي الخطة الإستراتيجية التي توجه عمل إدارتكم؟ ملخص حولها.

2-هل هي خطة قيد التنفيذ؟ او مستقبلية؟

3- ماهو تاريخ البدء بهذه الخطة والوقت المحدد للتنفيذ ؟

4- ماهي اهداف الخطة/ البرنامج؟

5- هل تلحظ الخطة جوانب التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والترابط بينها أو اهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر او غير مباشر؟ وكيف؟

6- ماهي المؤشرات المستخدمة ضمن الخطة / البرنامج لرصد التطور والنتائج ؟ مؤشرات كمية أو نوعية مطابقة او غير مطابقة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؟

7- ما مصادر هذه الموشرات؟

8- ماهو اخر نتائج هذه المؤشرات؟

9- ماهي القوانين / التشريعات التي ترافق أو تحتاج ليها الخطة / البرنامج؟

10- هل صدق مجلس الوزراء الخطة/ البرنامج؟

11- أين نشرت هذه الخطة/ البرنامج ؟

الفهرس

مقدمة

1- ملخص عن الرؤية العامة للقطاع الصناعي اللبناني

2- خطة تنفيذية إستراتيجية للعام 2020

3- الخطة التشغيلية 2016-2017 والتقييم السنوي

4- ملخص الغايات والأهداف المحددة والأنشطة

5- جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية / أهداف التنمية المستدامة التي تلحظها الخطة الإستراتيجية لوزارة الصناعة بشكل مباشر وسياسات الوزارة ضمن صلاحياتها المنصوص عنها في الأطر القانونية الناظمة لأعمال وسياسات الوزارة.

6- مؤشرات (كمية ونوعية) النجاح المستخدمة ضمن الخطة لرصد التطور والنتائج

7- التقييم السنوي

8- الإعلان عن الخطة الإستراتيجية

9- ملخص حول المبادرات والإجراءات التي قامت بها الوزراة خلال سنتين 2016-2017

10- الملاحق والمراجع

مقدمة

إستنادا الى مهام وزارة الصناعة المحددة قانونا بصفتها الراعية والموجهة والداعمة والمنظمة للقطاع الصناعي اللبناني والمرجعية ذات الصلاحية الحصرية في كل ما يتعلق بهذا القطاع، وضعت الوزارة الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني" لبنان الصناعة 2025" وأعلنتها في احتفال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في الثاني من حزيران 2015. تضمنت الرؤية أهدافاً إستراتيجية ترى الوزارة أنه يقتضي تحقيقها بحلول العام 2025، وسبعة أهداف عملانية وكل هدف عملاني خصصت له أدوات لتنفيذه وكل أداة خصص لها عدة أنشطة. وألحقت الرؤية بخطة إستراتيجية تنفيذية (2016-2020) وخطة تشغيلية للعامين 2016- 2017 وبدأت وزارة الصناعة العمل على تطبيق خطتها التنفيذية والإستراتيجية منذ عام 2016 .

ووضعت الوزارة مشروعها لسياسة إقتصادية شاملة " لبنان الإقتصاد 2025 " تضمنت في ما تضمنته معظم بنود هذه الخطة (خصوصاً البنود التي تقع ضمن صلاحيات وزارة الصناعة)،

1- ملخص عن الرؤية العامة للقطاع الصناعي اللبناني

الرسالة : رعاية القطاع الصناعي اللبناني والإسهام في تنميتة وتنشيطه وحمايته وتطويره

الرؤية : صناعة تسهم بفعالية وثبات في تحقيق التنمية المستدامة

<u>الأهداف الاستراتيجية:</u>

- وزارة صناعة فاعلة، دينامية ومتطورة قادرة على رعاية القطاع الصناعي وتوجيهه نحو النجاح المستدام
- تأمين مبنى مركزي جديد لوزارة الصناعة ومراكز جديدة لمصالحها الإقليمية بما يسمح بإستيعاب العاملين فيها وإستيعاب المؤسسات المرتبطة بها وذات الصلة، مبان حديثة وكافية نحو المستقبل مؤهلة لتأمين أفضل الخدمات .
- ترسيخ المرجعية الموثوقة لوزارة الصناعة في مجالي الإحصاءات والمعلومات الصناعية
- العمل على توجيه المجتمع اللبناني ليصبح مجتمعاً صناعياً منتجاً وفاعلاً بتميز
- تنمية الإقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة
- المساهمة في خفض عجز الميزان التجاري
- زيادة حجم فرص العمل بثبات
- العمل على رفع القدرة الإنتاجية للصناعة الوطنية لتتمكن من تأمين بين 50% و70% من الحاجة الإستهلاكية المحلية وفق القطاعات
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى 18%
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 ولا سيما الأهداف (1و3و7و9و11و12و17)
- مواكبة التطور ودعم الأبحاث والإبتكارات

الأهداف العملانية:

1- **توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج وخفض الإستيراد**

2- زيادة الصادرات الصناعية

3- رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخلياً وخارجياً بإستمرار وثبات

4- زيادة الإستثمار والتمويل في القطاع الصناعي

5- تشجيع الصناعات الخضراء

6- تشجيع صناعات المعرفة الجديدة

7- الإعلام من أجل الصناعة

2- خطة تنفيذية إستراتيجية للعام 2020

ألحقت الوزارة الرؤية التكاملية بخطة تنفيذية إستراتيجية للعام 2020 . تم إعدادها الخطة التنفيذية الإستراتيجية من قبل فريق عمل مؤلف من ثمانية أعضاء من وزارة الصناعة بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وخبراء من الاتحاد الأوروبي. تضمنت الخطة التنفيذية الإستراتيجية تحليلاً إستراتيجياً لواقع وزارة الصناعة الحالي إعتماداً على عدة أساليب تحليلية حديثة وعلمية ومنها SWOT , PESTLE وتحليل دور أصحاب المصالح المعنيين والتي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل وزارة الصناعة. تم إجراء مقابلات ميدانية مع بعض الشركاء الداخليين والخارجيين الذين تم اختيارهم وفقا لمعيار مدى تأثيرهم المباشر والايجابي على مسيرة عمل الوزارة وذلك عن طريق طرح أسئلة موجهة وهادفة إليهم لتعريفهم برؤية وزارة الصناعة 2025 ولتعريفهم بنشاطات فريق العمل لا سيما نيتهم في وضع خطة رباعية للوزارة يليها وضع خطة تنفيذية سنوية وللإستعلام عن المشاكل التي يواجهونها والمبادرات التي ينوون القيام بها بالتعاون مع وزارة الصناعة، للمساهمة المستدامة والمستمرة في تطوير القطاع الصناعي.

اهم ما تضمنته الخطة الإستراتيجية التنفيذية 2016-2020

- **المقدمة**
- **تحليل إستراتيجي للوضع الحالي (على مستوى القطاع الصناعي وعلى مستوى وزارة الصناعة)**
- **تحليل أصحاب المصلحة (تحليل البيئة الخارجية- التحليل الرباعي)**
- **الرسالة والرؤية والقيم**
- **مقارنة بين الوضع الحالي والحالة المنشودة وتحليل الفجوات**
- **الغايات والأهداف المحددة والأنشطة**
- **مؤشرات النجاح**
- **تكلفة الخطة**

3- الخطة التشغيلية 2016-2017 والتقييم السنوي

الخطة التشغيلية

هذه الخطة التشغيلية الطموحة المتقدمة (2016-2017) شملت واحداً وثلاثين نشاطاً من أصل خمسة وثلاثين يتطلب تنفيذها بشكل جزئي أو إجمالي في السنة الأولى بهدف تحقيق النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للسنة الأولى. و لقد أعددنا قائمة بالأنشطة وفقاً لمنهجية الترقيم المعتمدة في الخطة الإستراتيجية وحددنا المراحل التي سيمر بها كل نشاط ليتم إنجازه. وزعنا المهام على الوحدات المختصة في الوزارة وعلى الجهات الخارجية من منظمات ووكالات وشركاء معنيين لتنفيذ الأنشطة. كما حددنا المؤشرات والنتائج الواجب الوصول اليها قبل نهاية السنة إضافة الى الموارد والأكلاف اللازمة. ثم حددنا المدة والمؤشرات الزمنية (بشكل فصلي) لإنجاز كل مرحلة من كل نشاط.

- بدأ العمل بتنفيذ الخطة التشغيلية إعتباراً من الأول من تموز 2016 حتى كانون اول 2017 إستثنائياً لسنة واحدة ونصف السنة.

التقييم السنوي

وضعنا جدولاً لرفع التقاريرحول تنفيذ هذه الخطة التشغيلية السنوية. في نهاية السنة سيكون هناك تقييما للنتائج التي تم التوصل اليها وسيتم مقارنتها مع النتائج المطلوب الوصول اليها حسب الخطة الإستراتيجية. عندما يكون هناك فرقا بين النتائج التي تم التوصل اليها والنتائج المتوخاة حسب الخطة الإسترتيجية، فإن التقرير سيعرض اسباب هذا الإختلاف وسيحدد الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح المسار. انها مسألة مهمة جداً لأنها قد تؤدي الى تعديل في الخطة التشغيلية للسنة القادمة لا سيما في الخطة الاستراتيجية لأربع سنوات. بعد القيام بعملية التقييم ورفع التقرير في نهاية السنة الأولى، عندها يجب إعداد الخطة التشغيلية للسنة الثانية على اساس الخطة الإستراتيجية وعلى اساس التقرير الاول والأخذ بعين الإعتبار كل التعديلات التي وضعت على انشطة الخطة الإستراتيجية ومدة تنفيذها الذي تغير خلال السنة الأولى.

وفي هذا الصدد قامت وزارة الصناعة بالتقييم الأول لسنة (2016-2017) وجاءت النتائج إيجابية (تجدون محتوى التقرير في ص 33).

4- ملخص الغايات والأهداف المحددة والأنشطة

الغاية العامة	الهدف المحدد	النشاط
-1 **توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 30% (من 5.32 مليار دولار حسب الأرقام المقدرّة سنة 2014 الى 7 مليار دولار في نهاية سنة 2020)**	1.1 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً	1.1.1 تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين اللبنانيين). 2.1.1 إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة) 3.1.1 مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات ، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى 4.1.1 متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعين.
	2.1 تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية	1.2.1 رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك –تربل – جليلية) بالتعاون مع اليونيدو. 2.2.1 عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية . 3.2.1 تشجيع الإستثمار الداخلي والخارجي في المناطق الصناعية في صناعات القيمة المضافة العالية والعمل على تامين اقصى التسهيلات الممكنة له ضمن حدود المصلحة الوطنية.
	3.1 حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها وزيادة قدرتها التنافسية	1.3.1 حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم.

		2.3.1 العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها و قدراتها الإنتاجية 3.3.1 تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة. 4.3.1 تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية 5.3.1 متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية على تعديل النصوص القانونية المتعلقة : - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) TVA- رسوم رسوم الجمارك- 6.3.1 تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة. 7.3.1 العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم 8.3.1 فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم.

		9.3.1 تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم إستهلاكها وتخفيف الإستيراد المشابه. 10.3.1 العمل المستمرعلى إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.
-2 **زيادة الصادرات الصناعية بنسبة 25% (من 3 مليار دولار 2015 الى 4 مليار دولار في سنة 2020)**	1.2 تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية والمنظمات الدولية والحكومات الاجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان لتسويق الإنتاج الوطني والبحث عن اسواق خارجية جديدة والمشاركة في المعارض الدولية.	1.1.2 تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتيويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات 2.1.2 تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحل المشاكل 3.1.2 الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية كافة النشاطات لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للسلع الوطنية. 4.1.2 تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص 5.1.2 ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار. 6.1.2 وضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية

	2.2 إستيفاء منتجات الصناعة الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة.	1.2.2 دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين 2.2.2 حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني 3.2.2 توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة 4.2.2 تنظيم ورش عمل مع الشركاء(LIBNOR- IRI- QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: (CE Mark - ISO)
	3.2تفعيل النصوص القانونية الداعمة لزيادة الصادرات	1.3.2 العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة 2.3.2 تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة...) 3.3.2 العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة

3- **تشجيع وتطوير صناعة المعرفة الجديدة**	1.3 تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً ومساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي 2.3 تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات، الجمعيات،النقابات ومراكز الأبحاث	1.1.3 الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة 2.1.3 إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية). 3.1.3 السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل 4.1.3 تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامح التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: - بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات - بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. - بكسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية - ربط إستهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني 1.2.3 إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم اصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - BIAT - Berytec -SouthBic). 2.2.3 تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية

4 - تشجيع الصناعات الخضراء	1.4 إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة 2.4 تشجيع الصناعات التدويرية recycling 3.4حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية	والصناعات التدويرية... . 3.2.3 ترسيخ وتقوية برنامج LIRA بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات الكبرى لمساعدة المؤسسات الصناعية المتعلقة بالإبتكاروتطوير الصناعات الجديدة. 4.2.3 تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه. 1.1.4 نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان.....) 2.1.4 تفعيل أنشطة المركز اللبناني للإنتاج الأنظف LCPC 3.1.4 العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة للحصول على قروض ميسرة للصناعات والأبنية الصديقة للبيئة السعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة 1.3.4 المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه 2.3.4 تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء و الموفرة للطاقة 3.3.4 تعميم مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة الى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي

5- جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية / أهداف التنمية المستدامة التي تلحظها الخطة الإستراتيجية لوزارة الصناعة بشكل مباشر وسياسات الوزارة ضمن صلاحياتها المنصوص عنها في الأطر القانونية الناظمة لأعمال وسياسات الوزارة.

The Ministry's Matrix (MOI policies) to implement the Sustainable Development Goals of Agenda 2030 including the Goals (1,3,9,11,12,17). تحقيق الأهداف 17,12,11,7,3,1 من SDGs بشكل غير مباشر والهدف 9 بشكل مباشر						
المؤشرات التي تهدف الى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1و 3 و7 و9و11و12 و17 من أجندا 2030	الآليات المتوفرة لدى وزارة الصناعة اللبنانية والمدرجة ضمن بنود الرؤية التكاملية للوزارة "لبنان الصناعة 2025 " وضمن بنود الخطة الإستراتيجية التنفيذية للوزارة 2016-2020			عمل وزاري فردي	عمل وزاري مشترك	الجهات الرسمية المعنية
	استراتيجية/ خطة عمل/ مرسوم/ قرار/ غيره	عنوانها	تاريخ اصدارها			
تشجيع خلق المنشآت والوظائف اللائقة واستدامتها	قانون 642	تنظيم عمل المؤسسات الصناعية عبر حثها على قوننة اوضاعها وتنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها	1997 /6/2	x		
		- إنشاء مناطق صناعية جديدة ومستدامة : - طاقة شمسية - إكتفاء ذاتي (مياه – محطة تكرير للمياه والصرف الصحي- مياه الأمطار) - صناعة خضراء - إنتاج مستدام - محافظة على البيئة (40-60 % من المنطقة الصناعية مساحات خضراء)		x		

		- خلق فرص عمل مستدامة - تسهيل الإجراءات لدى الإدارات الأخرى				
تشجيع خلق المنشآت والوظائف اللائقة واستدامتها	مرسوم رقم **5243**	- تصنيف المؤسسات الصناعية	**2001/4/5**	x		
	مرسوم رقم **7954** **مرسوم رقم** **8018**	الاصول والاجراءات الواجب اتباعها في اجتماعات لجنة الترخيص وفي ممارسة مهامها - تحديد اصول واجراءات وشروط الترخيص بانشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها - حث المصانع للحصول على شهادة الإلتزام البيئي.	**2002/5/29** **2002/6/12**	x		
	مرسوم رقم **9765**	الرقابة والتدابير والعقوبات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية	**2003\5\11**	x		

التشريعات والسياسات التي تشجع على الانتقال الى الاقتصاد المنظم بشكل مباشر		إقتراح مشاريع قوانين ومراسيم وإصدار قرارات تهدف الى توحيد الأحكام القانونية وتامين افضل الشروط لعمل المؤسسات الصناعية . تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين اللبنانيين).			x	مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات المعنية
نظم معلومات عن سوق العمل محدثة وسهلة المنال		- تبويم المعلومات عن المصانع المرخصة - مشروع إستمارة النظام الإحصائي الدائم الذي يؤمن معلومات إحصائية عن عينة ممثلة للقطاع الصناعي .		x		
تنظيم وتمثيل أصحاب العمل والعمال لتعزيز الحوار الاجتماعي		مشروع مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة لزيادة التصدير.		x		
تنظيم الأنشطة الاقتصادية التجارية والخدمية من خلال إنشاء النقابات القطاعية		دور فاعل في تشكيل النقابات القطاعية (دعم دور النقابات القائمة، ودعم إنشاء نقابات جديدة مثل نقابة الصناعات الدوائية ودعم نقابة الحرفيين اللبنانيين)		x		
حماية حقوق الانسان والعمال في جميع الوحدات الانتاجية سواء في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم	**مرسوم رقم 9765**	القيام بالكشوفات والرقابة الدورية على المؤسسات الصناعية للتأكد من توفر شروط السلامة وإلزام المصانع وفرض التأمين على المسؤولية المدنية- حوادث العمل – الحريق)	**2003\5\11**	x		
سياسات للسلامة والصحة المهنيتين والتصدي لظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية	**مرسوم رقم 9765**	القيام بالكشوفات والرقابة الدورية على المؤسسات الصناعية للتأكد من توفر شروط السلامة . وإلزام المصانع وفرض التأمين على (المسؤولية المدنية- حوادث العمل – الحريق)	**2003\5\11**	x		

مواءمة السياسات القطاعية مع أهداف الحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة		إدخال أهداف التنمية المستدامة من أجندة 2030 في كل من : - الرؤية التكاملية (لبنان الصناعة 2025) - الخطةال تنفيذية الإسترتيجية (2016- 2020) لتنفيذ ثلاثة اهداف عملية من الرؤية التكاملية - الخطة التشغيلية (2016-2017)	**2015** **2016**	x		
تعزيز التنمية الريفية المستدامة		تنظيم المناطق الصناعية القائمة و تأمين مناطق صناعية جديدة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانية وخصوصاً الأرياف. - إنشاء مناطق صناعية جديدة ومستدامة : - طاقة شمسية - إكتفاء ذاتي (مياه – محطة تكرير للمياه والصرف الصحي- مياه الأمطار) - صناعة خضراء - محافظة على البيئة (40-60 % من المنطة الصناعية مساحات خضراء) - خلق فرص عمل مستدامة - تسهيل الإجراءات لدى الإدارات الأخرى		x		

	7781 **3361** **11991** **124** **127**	مراسيم تصنيف مناطق صناعية في الأماكن الريفية وتقديم حوافز ضريبية		x		
		تنفيذ مشاريع تنموية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي واليونيدو		x		
تطوير بيئة الأعمال والاستثمار: التشجيع على خلق فرص عمل جديدة ومستدامة	**قانون رقم 248**	- مناطق صناعية جديدة ومستدامة، - تشجيع صناعات المعرفة ذات القيمة المضافة - تشجيع الصناعات الخضراء - إستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة - تشجيع الأبحاث العلمية والإبتكار - قانون إعفاء الصادرات الصناعية اللبنانية من 50 % من ضريبة المتوجبة عليها		x		
تطوير بيئة الأعمال والاستثمار: تسهيل النفاذ الى قنوات التمويل الرسمية		العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاع الصناعي			x	مصرف لبنان- كفالات

تطوير بيئة الأعمال والاستثمار: تسهيل النفاذ الى أسواق تصريف المنتجات المحلية والدولية		تنظيم المناطق الصناعية القائمة و تأمين مناطق صناعية جديدة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانية وخصوصاً الأرياف. توقيع الإتفاقيات التجارية لتسهيل تصريف المنتجات المحلية - مواصفات وقواعد فنية + دعم وتطوير معهد البحوث الصناعية		x		
تسهيل الوصول الى البنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجيا والمرافق العامة		تنظيم المناطق الصناعية القائمة و تأمين مناطق صناعية جديدة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانية وخصوصاً الأرياف.		x		
توفير سبل الحصول على خدمات الاعمال		تبسيط إجراءات الترخيص والشهادات الصناعية والإفادات وشهادة المنشأ والتدخل لتسهيل إجراءات الإدارات الأخرى.		x		
تعزيز سبل الوصول الى المشتريات العامة والمشاركة في المناقصات العامة		تشجيع تفضيل الصناعات الوطنية في مشتريات القطاع العام عبر تطبيق الأفضلية في المناقصات العامة بنسبة 10%			x	
آليات التعاون الدولي		التواصل مع المنظمات الدولية الحكومية (الإتحاد الأوروبي –البنك الدولي – اليونيدو.....) وغير الحكومية عبر وزارة الخارجية بهدف دعم القطاع الصناعي		x		

6- مؤشرات (كمية ونوعية) النجاح المستخدمة ضمن الخطة لرصد التطور والنتائج

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1 -2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
.1 **توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 30% (من 5.32 مليار دولار حسب الأرقام المقدّرة سنة 2014 الى 7 مليار دولار في نهاية سنة 2020)**	**1.1 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً**	1.1.1 تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين)	إنخفاض مدة وعدد المستندات للحصول على تراخيص	المدة الحالية حوالي ثلاثة اشهر مشروعي تعديل المرسومين 8018 و5243	التشاورمع الصناعيين والحرفيين للأخذ بطلباتهم إقرار مشروعي المرسومين	تعميم مضمون مرسوم رقم 8018 و مرسوم رقم5243 عبر الوسائل الإعلامية المتاحة وضع آليات تسريع الإجراءات	ترسيخ الآليات وتعميمها والعمل المتواصل على تحديثها وتصحيح مساراتها	إنخفاض عدد المستندات المطلوبة ومدة الحصول على الترخيص الى شهر ونصف.
		2.1.1 إطلاق ومتابعة مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية والحكومات الأجنبية والبنك الدولي ومصرف لبنان والشركات المالية لزيادة الحوافز بهدف توفير تمويل إضافي للقطاع الصناعي ولتقديم مساعدات تقنية (مناطق صناعية، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، أبحاث وتطوير، تدريب، تسويق، منتجات جديدة ومتميزة)	زيادة عدد المشاريع المشتركة المنفذة مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الهادفة لتطوير القطاع الصناعي	مشاريع مشتركة مع اليونيدو (بناء مناطق صناعية- تجمعات صناعية) والاتحاد الأوروبي (مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص) والجهات المانحة المختلفة.		مشاريع مشتركة مع المنظمات الدولية والحكومية لتطوير اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين مساعدات تقنية (آلات صناعية حديثة) قد إنطلقت	اليد العاملة تطورت وآلات صناعية حديثة تأمنت	زاد عدد المشاريع المشتركة المنفذة مع اليونيدو والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والحكومات الأجنبية
		3.1.1 مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى	إقرار مسودة القرار الوزاري	إطلاق هذا المشروع وعقد ثلاثة إجتماعات تمهيدية.	مسودة القرار اقرت وإبتدأ التنفيذ الفعلي للمشروع	إجتماعات لجنة الحوار لدعم القطاعات الصناعية الثلاث المستهدفة استكملت	تقييم سنوي تم تنفيذه	القطاعات المستهدفة تطورت وساهمت بزيادة الإنتاج الصناعي

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1-2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		4.1.1 متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعين.	إقرار قانون الدمج بين المصانع وتخفيض الضريبة الى 5%	الضريبة الحالية 10%	لقاءات مع الجهات المعنية (رئاسة مجلس الوزراء والنواب و وزارة المالية والجمارك) من اجل تنفيذ المشروع وإنجاز المراسلات اللازمة	القانون عمم عبر الوسائل الإعلامية المتاحة	فوائد الدمج نشرت عبر إقامة ورش عمل مع الصناعيين	قانون الدمج والمرسوم المتعلقان بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة المستهدفة 5% تم إصدارهما
	2.1 تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية	1.2.1 رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك- تربل- جليلية) بالتعاون مع اليونيدو.	دائرة والمدن المناطق الصناعية تحولت الى مصلحة	يوجد دائرة للمدن والمناطق الصناعية	الدراسات الإنشائية لمكتب إستشاري متخصص من اجل إنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة (بعلبك- تربل- جليلية) بالتعاون مع اليونيدو تم تلزيمه عبر مناقصة دولية أجرتها اليونيدو .	الدراسات لإنشاء المناطق الصناعية المقترحة عبر يونيدو تم تنفيذها وبدأ العمل ببناء المناطق الصناعية وتم بناء مانسبته 30% من المناطق وبدأت الشركات عملية الإنضمام الى المناطق الصناعية	ورش عمل مع الصناعيين والجهات المعنية لنشر فوائد المدن الصناعية والإستثمار فيها عقدت واعمال بناء المناطق الصناعية المقترحة أستكملت وتم بناء مانسبته 70% من المناطق الصناعية المقترحة	مشروع المدن الصناعية قد أنجز بنسبة 100% وعملية إنضمام الشركات الى المناطق الصناعية تستكمل.
		2.2.1 عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية .	إجتماع سنوي على الأقل	غير موجود	فريق عمل تم تشكيله ووضع خطة تنفيذية	الخطة بدأ تنفيذها بالتعاون مع الإدارات المعنية	إستمرار تنفيذ الخطة بالتعاون مع الجهات المعنية	الخطة نفذت

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
	3.1 حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها وإنتشارها وزيادة قدرتها التنافسية	1.3.1 حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم.	زيادة عدد الدورات التدريبية للعمال	دورات محدودة	إستطلاع راي الصناعيين حول حاجاتهم التدريبية لتحديد لائحة كاملة بالدورات التدريبية القائمة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين	الدورات التدريبية غير المتوفرة تأمنت بالتعاون مع UNIDO –EU- IECD والمصانع شاركت فيها	اسماء المصانع المنتسبة الى الدورات التدريبية أدرجت اسمائها ضمن لائحة الشرف	إزدياد عدد الدورات التدريبية للعمال بنسبة 50%
		2.3.1 العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية.	زيادة القروض والهبات والتدريب للقطاع الصناعي لتطوير تجهيزاته وقدراته الإنتاجية	نسبة محدودة جدا من القروض والهبات موجهة للقطاع الصناعي لاسيما من مصرف لبنان	دراسة اوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة	تعميم برامج التمويل المتوفرة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وورش عمل لتوعية الصناعيين حول البرامج التمويلية المتوفرة أقيمت	لقاءات مع المؤسسات المعنية (BDL- Kafalat, Unido - EU) لزيادة تأمين القروض الميسرة والهبات للقطاع الصناعي عقدت	إزدياد نسبة القروض والهبات والتدريب للقطاع الصناعي للتطوير تجهيزاتها وقدراتها الإنتاجية
		3.3.1 تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.	زيادة إنتشار مفهومي التخصص والتكامل بين الصناعيين العمل على إدخال هذين المفهومين ضمن الإتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الأخرى	مفهومي التخصص والتكامل بالإنتاج محدودين	إقامة ورش عمل هادفة لتعميم مفهومي التخصصية و التكامل بالإنتاج التواصل مع مختلف الجهات المحلية والدولية لإعتماد هذين المفهومين حلاً للمنافسة المضرة.	إقامة إجتماعات (BtoB) بين رجال اعمال متخصصين في مفهومي التخصصية والتكامل وممثلين من القطاع الصناعي لنقل الخبرات.	ترسيخ مفهومي التخصصية و التكامل في التعاملات التجارية داخلياً وخارجياً	انتشار الوعي بمفهومي التخصصية والتكامل وتقييم النتائج وتصحيح المسارات

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1-2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		4.3.1 تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية	إقامة ورشة عمل سنوية لنشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ	لا ورش عمل حالياً	التواصل مع وزارة الإقتصاد والجهات الدولية لإقامة ورش عمل حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ.	نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشا عبر إستخدام الوسائل المتاحة .	متابعة العمل بقانون حماية الإنتاج الوطني والعمل على اقرار التعديلات اللازمة لتبسيط الاجراءات والمهل الواردة في القانون لتفعيله.	إنخفاض الواردات بنسبة 10% وإرتفاع نسبة الإستهلاك المحلي من الإنتاج الوطني من 8.3 % الى 13 %
		5.3.1 متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية على تعديل النصوص القانونية المتعلقة : - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) TVA - رسوم رسوم الجمارك –	تعديل النصوص القانونية (رسوم المرفأ- الجمارك- TVA	غير مطبق	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية والجمارك)	إنتشار فوائد هذه االتعديلات عبر ستخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي – الدليل الصناعي)	النصوص المعدلة صدرت	كامل التعديلات و المراسيم التطبيقية صدرت
		6.3.1 تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة.	تطبيق المبدأ في الإجرءات التجارية	غير مطبق	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة والجمارك)	آلية عمل لتطبيق المبدا تم وضعها	بدأ تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي لا تنفذ تصوص الإتفاقيات التجاري	مبدأ المعاملة بالمثل طبق كاملاً

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016-31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		7.3.1 العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم	إصدار قرارات رفع الرسوم على إستيراد بعض السلع المنافسة من منتجات الدول غير الموقعة إتفاقيات تجارية	الرسوم منخفضة جداً	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة والجمارك)	إبتدأ تنفيذ رفع الرسوم بطريقة تدريجية	إستكمال رفع الرسوم الجمركية	الواردات من الرسوم الجمركية مرتفعة .وإرتفاع نسبة هذه الرسوم في الموازنة العامة وضبط الإستيراد بما يضمن الدعم المنطقي للإنتاج المحلي
		8.3.1 فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم	إصدار الإجازات حسب الحالة	يوجد بعض الإجازات	العمل المشترك بين الإدارات المعنية لتسهيل إجراءات إصدار الإجازات ووضع شروطها وضوابطها	العمل تم مع الجهات المعنية في الوزارة لتحديد السلع الواجب فرض إجازات حول إستيرادها والتواصل تم مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية) و التعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة والجمارك لتنسيق الخطوات اللازمة وفرض الإجازات حيث يجب	متابعة تنفيذ المتفق عليه وتحديد سبل إستبدال الإجازات بإجراءات اخرى	نظام حمائي متكامل فاعل وعلمي
		9.3.1 تكثيف تعريف المواطن على السلع الوطنية وجودتها لرفع حجم إستهلاكها وتخفيف الإستيراد المشابه.	نسبة الإستهلاك المحلي من السلع الوطنية الى 20%	النسبة حالياً 8.3%		المنتج اللبناني تحسنت جودته إزدادت نسبة الى10%	اصبح المنتج اللبناني منافساً للسلع الأجنبية وإزدادت النسبة الى 15%	وصول نسبة الإستهلاك الى 20% من قيمة الطلب المحلي على السلع

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016-31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		10.3.1 العمل المستمر على إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه.	متابعة إصدار وسائل النشر الخاصة بالوزارة	المجلة تصدر كل شهرين والدليل كل سنة ويوجد موقع الكتروني إصدار ادلة توجيهية متخصصة (Guidlines)	متابعة العمل على تطوير مجلة الحدث الصناعي والدليل الصناعي وتوسيع نطاق توزيعها في الداخل والخارج	الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة يتم تحديثها بإستمرار وتحتوي المعلومات الصناعية الكافية المطلوبة وإعتماد التوجيه عبر الصفحة الإلكترونية والمنشورات	التزام الصناعيين بكتابة مقالات في المجلة لدعم القطاع الصناعي وإعتماد الصفحة الإلكترونية ومنشورات الوزارة كمرجعية للمعلومات والإحصاءات الصناعية وكناطق رسمي للوزارة	تحسن اوضاع الصناعة اللبنانية عبر الإستفادة من وسائل النشر توسيع مروحة الوسائل الإعلامية الخاصة بالوزارة
2 . زيادة الصادرات الصناعية بنسبة 25% (من 3 مليار دولار 2015 الى 4 مليار دولار في سنة 2020)	**1.2 تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية والمنظمات الدولية والحكومات الاجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان لتسويق الإنتاج الوطني والبحث عن اسواق خارجية جديدة والمشاركة في المعارض الدولية**	1.1.2 تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات	إصدار كافة المعلومات والإحصاءات الصناعية بشكل دوري ومستمر في اوقاتها	المعلومات والإحصاءات الصناعية تصدر كل شهر وكل ستة اشهر وكل سنة	إعتماد تحليل المعلومات ووضع الدراسات الإحصائية	المعلومات الإحصائية تامنت بشكل دوري عبر التواصل مع إدارة الجمارك والإحصاء المركزي وجمعية الصناعيين وتحسنت	المعلومات الصناعية اصبحت اكثر وفرة والدراسات والأبحاث اصبحت اكثر مهنية وواقعية	إصدار المعلومات الصناعية بشكل دوري ومستمر والعمل على وضع توقعات مستقبلية يبنى عليها
		2.1.2 تفعيل الإتصال المباشر وغير المباشر مع الجهات المعنية في الداخل والخارج لزيادة التبادلات التجارية وحل المشاكل	زيادة الصادرات الصناعية لخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15% سنة 2020	العجز الآن 15 مليار دولار		تحسنت جودة المنتج اللبناني وإزيلت العراقيل التقنية امام وصول الصادرات اللبنانية الى الأسواق الأجنبية بالتعاون مع وزارة الخارجية	عقد المؤتمرات الدولية للمساعدة على زيادة الصادرات الصناعية والتزام معظم الصناعيين بالمواصفات الوطنية و الإوروبية والعالمية	إنخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 15% وإرتفاع الصادرات الصناعية بنسبة25%
		3.1.2 الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية كافة النشاطات لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للمنتجات الوطنية	زيادة الترويج الإعلامي على كافة وسائل النقل وغرف التجارة والصناعة من خلال البعثات	ترويج محدود	الترويج للصادرات قد تأمن عبر التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج والبعثات الأجنبية	توزيع ونشر المواد الإعلانية والإحصائية والإعلامية عبر الإعلام المرئي	الإستفادة من خبرة اللبنانيين في الخارج وخاصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية	إستثمار وسائل الإعلام والعلاقات والإتفاقيات للترويج الصناعي

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة			
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		4.1.2 تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص ووضع آلية بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين ضمن إطار البروتوكول المشترك الموقع عام 2002 لتنظيم المشاركة في المعارض الدولية	زيادة عدد الصناعيين المشاركين في المعارض	يوجد بروتوكول تعاون مع الصناعيين – مشاركة ضعيفة في المعارض الدولية. محدودية المعارض المحلية	بروتوكول التعاون تم تفعيله وتطويره وآلية عمل قد تم وضعها لدعم واشراك وإختيار الشركات المناسبة للمشاركة في المعارض	إزدياد وجود الجناح اللبناني في المعارض الدولية وزيادة الحوافز لإشتراك الصناعيين من خلال جمعية الصناعيين وIDAL	إزدياد المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية للصناعيين تنظيم معارض محلية ودولية	إزدياد عدد الصناعيين المشاركين في المعارض بنسبة 25%
		5.1.2 ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	زيادة الصادرات الصناعية الى 4 مليار دولار وزيادة آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج	3 مليار دولار	تواصل مباشر مع وزارة الخارجية والمغتربين ووحداتها المتخصصة.	عقد إجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج	متابعة توصيات الإجتماعات مع الملحقين اللبنانيين التجاريين في الخارج لتقييم النتائج وتفعيل الوسائل	4 مليار دولار
	2.2 إستيفاء منتجات الصناعة الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة.	1.2.2 دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين	زيادة عدد المنتسبين بنسبة 50 % و زيادة عدد المصانع المستوفية للشروط والمعايير الدولية عبر التعاون مع Liban Pack	68منتسب الى Liban Pack المركز اللبناني للتغليف والتعبئة مراسلة وزارة المالية لدعم المركز اللبناني للتغليف	إقامة ورش عمل مع جمعية الصناعيين للتعريف ب Liban Pack	إزدياد عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات Liban Pack (تدريب-مواصفات-	إزدياد عدد المؤسسات الصناعية التي تستفيد من نشاطات Liban Pack (تدريب-مواصفات-	إزدياد عدد المنتسبين بنسبة 50 % وإزدياد عدد المصانع المستوفية للشروط والمعايير الدولية للتغليف والتعبئة عبر
		الإجنبية في الخارج		في لبنان والفاعلين المعنيين في القطاع الخاص (جمعية الصناعيين – إتحاد غرف التجارة ووالصناعة – تجمعات صناعية- نقابات – وسائل إعلام	والمسموع			

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1- 2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
				والعمل على إعفائه من الرسوم الفصلية		إستشارات...)	إستشارات...)	التعاون مع Liban Pack
		2.2.2 حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني	زيادة عدد المواصفات حسب المعايير الدولية	نقص في المواصفات	وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية	متابعة وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية	إستخدام الوسائل الإعلامية (مجلة الحدث الصناعي – الدليل الصناعي) لتعميم ونشر المواصفات و القواعد الفنية الجديدة وتشجيع الإلتزام بها.	إزدياد عدد المواصفات والقواعد الفنية سنوياً والإلتزام بها
		3.2.2 توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة	زيادة المذكرات والإتفاقيات الموقعة	عدد المذكرات والإتفاقيات الموقعة محدود	توسيع مروحة الإتصال والتواصل مع البعثات الأجنبية	وضع توصيات ل (IRI – LIBNOR) بالتعاون مع جمعية الصناعيين لتوقيع إتفاقيات جديدة	متابعة وضع توصيات ل (IRI – LIBNOR) بالتعاون مع جمعية الصناعيين لتوقيع إتفاقيات جديدة	إزدياد عدد الإتفاقيات والمذكرات الموقعة
		4.2.2 تنظيم ورش عمل مع الشركاء) LIBNOR- IRI- QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: (CE Mark - ISO)	زيادة عدد الشركات الحاصلة على شهادات CE Mark- ISO	عدد محدود	الإشتراك في ورش عمل مع الشركاء (IRI -LIBNOR - QUALEB) لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: CE Mark- ISO	إزدياد التواصل مع IRI و Qualeb و LIBNOR	ورش تدريب نوعية لتقديم مساعدات تقنية	إزدياد عدد الشركات الحاصلة على شهادات CE Mark- ISO

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1- 2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
	3.2 تفعيل النصوص القانونية الداعمة لزيادة الصادرات	1.3.2 العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة	إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100%	50%	-وضع المبررات والأسباب الموجبة Lobbying-	الإستحصال على موافقة الجهات المعنية ووضع دراسات الجدوى والخطط المؤيدة	إصدار القانون بالإعفاء. وضع الآليات التطبيقية.	الصادرات الصناعية معفاة من ضريبة الدخل بنسبة 100%
		2.3.2 تخفيف إجراءات التصدير وإستيراد المعدات والمواد الأولية ونصف المصنعة لزوم الصناعة الوطنية بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة...)	تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد للصناعة	إجراءات طويلة	إجتماعات مع الجمارك والوزارات المعنية	وضع آليات تعاون وتنسيق وحل مشاكل	متابعة وتيويم وتحديث الإجراءات	سرعة في إنجاز المعاملات
		3.3.2 العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة	إقرار مشروع القانون	لم يتم إقراره بعد	تفعيل الإتصالات والضغط من أجلها lobbying	إعطاء المشروع مجراه القانوني والتواصل مع النواب والكتل النيابية لإقراره	التحضيرات اللازمة مع الإدارات المعنية لتطبيق القانون عند إقراره	إقرار القانون ومتابعة تنفيذه
3 . تشجيع وتطوير صناعة المعرفة الجديدة	**1.3 تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً ومساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي**	1.1.3 الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة التنسيق مع الجامعات والمصانع لتنفيذ توصيات مؤتمر الجامعة المبادرة للأعمال	زيادة عدد الطلاب المتدربين وزيادة عدد طلاب الدكتوراه لدى المصانع	عدد الطلاب المتدربين عشرة سنوياً	إنشاء آلية تواصل تربط بين أقطاب المثلث المتمثل بوزارة الصناعة وجمعية الصناعيين والمصانع من جهة والجامعات من جهة اخرى	إزدياد الطلاب المستفيدين من الآلية	تطوير آلية العمل بين الأقطاب الثلاثة	200 طالب سنوياً
		2.1.3 إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني	شبكة تعاون فاعلة بين الجهات المعنية لزيادة عوامل الإبتكار والتطوير	لا يوجد شبكة يوجد برنامج LIRA بداية عمل مع المجلس الوطني للبحوث العلمية لإيجاد هيئة	إقرار إنشاء الهيئة من مختلف الجهات المعنية من القطتاعين العام والخاص وتفعيل برنامج LIRA		تطوير آليات العمل وتعميم اهمية الأبحاث والتطوير في الأعمال	توسيع مروحة المصانع التي تعتمد التطوير والأبحاث

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 1\7\2016- 31\12\2017	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		للبحوث العلمية).		متخصصة				
		3.1.3 السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل	إقرار القانون	غير مقر	لقاءات مع وزارة المالية والجمارك ورش عمل مع جمعية الصناعيين ومع الوزارات المعنية حول اهمية إقرار هذا المشروع	lobbying ومتابعة المسار القانوني لإقرار المشروع	إقرار المشروع	القانون اقر ومتابعة التنفيذ
		4.1.3 تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: - بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات - بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية.	زيادة فرص العمل التي تتطابق مع حاجات السوق	نقص في الكفاءات ونسبة بطالة عالية 35% إتفاقية بين وزارتي الصناعة والتربية وجمعية الصناعيين اقامة مؤتمرات في هذا الاطار	تمديد الإتفاقية بين الوزارتين والجمعية وتفعيل التواصل بين المعاهد والمصانع	ورش عمل وندوات ومعارض صناعية في المعاهد والمدارس في مختلف الأراضي اللبنانية وتأمين فرص عمل للخريجين	تمكين الصناعيين من إعطاء مواد علمية في الجامعات والمعاهد الفنية تختص بالصناعة والإبتكار والأبحاث والتكنولوجيا والإستفادة من خبرات الأساتذة الجامعيين وفي المعاهد المتخصصة للتوجيه في المصانع	زيادة فرص العمل التي تتطابق مع حاجات السوق وإنخفاض نسبة البطالة
	2.3 تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية والجامعات، الجمعيات،النقابات ومراكز الأبحاث	1.2.3 إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية لدعم اصحاب الابتكارات في الميادين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتكنولوجيا المعلومات (وزارة الاتصالات - Berytec - BIAT - SouthBic).	إجتماعات دورية	لا إجتماعات تنسيق مشروع ينفذ بالتعاون مع يونيدو لتطوير بعض قطاعات الصناعات الخفيفة والحرفية	إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية وللتجمعات الصناعية والنقابات المتخصصة	إزدياد عدد الشركات الناشئة في الحاضنات وترسيخ مفاهيم الإبداع والتخصصية	توسيع رقعة الصناعات الإبداعية والمتجددة	إستمرار دعم ومساندة الصناعات الإبداعية بكل الأساليب المتاحة

الغايات العامة	الأهداف المحددة	الأنشطة (المشاريع والبرامج)	مؤشرات الأداء	القيم المستهدفة				
				خط الأساس	السنة الأولى 2016\7\1-2017\12\31	السنة الثانية 2018	السنة الثالثة 2019	السنة الرابعة 2020
		2.2.3 تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلآت الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية...	زيادة عدد براءات الإختراع	عدد قليل مشروع كفالات لدعم الصناعات الجديدة	توجيه المصانع نحو صناعات القيمة المضافة وتأمين التعاطف والدعم لها	حوافز للكفاءات لتنفيذ إختراعات جديدة وضعت وتأمين جهات داعمة لمساعدة المبتكرين غلى تطبيق إبتكاراتهم الجديدة تم تأمينها	توزيع جوائز ودعم إعلامي وتوجيه ودعم للإبتكار والإبداع والتطوير	إزدياد عدد براءات الإختراع إنتشار مفهومي الأبحاث والتطوير
		3.2.3 تشجيع البحث العلمي في المجالات الصناعية وتعميمه بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المعنية داخل لبنان وخارجه.	زيادة عدد الأبحاث	تمويل ضئيل		تأمين حوافز لأساتذة الجامعات لزيادة الأبحاث العلمية في القطاع الصناعي	لجنة إشرافية مختصة بالتعاون مع جمعية الصناعيين تم تشكيلها	إزدياد تمويل الأبحاث
4 - تشجيع الصناعات الخضراء	1.4 إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة 2.4 تشجيع الصناعات التدويرية recycling 3.4حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة	1.1.4 نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة(ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان.....) 2.1.4 العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة للحصول على قروض ميسرة للصناعات والأبنية الصديقة للبيئة والسعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة 1.3.4 المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه	.زيادة ورش العمل إصدار قروض جديدة دعم برنامج البحوث الصناعية LIRA	يوجد ورش عمل بعض القروض برنامج البحوث الصناعية LIRA	زيادة ورش العمل صدور تعميم 331 تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA	زيادة ورش العمل إصدار قروض مصرفية لدعم الصناعة تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA	زيادة ورش العمل إصدار قروض مصرفية لدعم الصناعة تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA	زيادة ورش العمل إصدار قروض مصرفية لدعم الصناعة تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA

	البيئية وعلى ISO 26000 حـــــول المســـــــــؤولية المجتمعية	2.3.4 فـرض مفهـوم الصـناعة الخضـراء تـدريجياً كأحـد شـروط مـنح خـدمات الوزارة الـى الصـناعيين العـاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي	زيــادة التــراخيص سنوياً	5000 مصـــــــنع مرخص	زيــادة التــراخيص سنوياً	زيــادة التــراخيص سنوياً	زيــادة التــراخيص سنوياً	زيــادة التــراخيص سنوياً

7- التقييم السنوي لسنة (2016-2017)

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	التقدم الحاصل
1.1.1	تبسيط إجراءات الترخيص الخاصة بهذه المؤسسات وقوننة اوضاعها وتوجيهها بالتعاون مع الشركاء (وزارة الشؤون الإجتماعية، نقابة الحرفيين، جمعية الصناعيين اللبنانيين).	-التشاورمع الصناعيين والحرفيين للأخذ بطلباتهم - إقرار مشروعي تعديل المرسومين **8018** و**5243** لتبسيط إجراءات التراخيص	- التعديلات شبه منجزة والمتابعة مستمرة.		نعم
3.1.1	مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية لا سيما تكنولوجيا المعلومات، الأعشاب ولوحات التحكم الالكتروني وتعميمها تباعاً على قطاعات اخرى	- مسودة القرار أقرت -إبتدأ التنفيذ الفعلي للمشروع	- إنجاز مشروع المرسوم بإنتظار تصديقه.		نعم
4.1.1	متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين المصانع ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل من أجل تفعيل المرسوم المتعلق بالتحسين العقاري وتخفيض نسبة الضريبة (من 10 الى 5% بأقل تقدير) لتخفيف العبء عن الصناعين.	- لقاءات مع الجهات المعنية (رئاسة مجلس الوزراء والنواب و وزارة المالية وادارة الجمارك) -تنفيذ المشروع وإنجاز المراسلات اللازمة	- إنتهت المناقشات في اللجنة النيابية الفرعية بانتظار إقرار المشروع في الهيئة العامة.		نعم
1.2.1	رفع مستوى دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة الى مصلحة وتقوية دورها وإنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة المقترحة (بعلبك –تربل – جليلية) بالتعاون مع اليونيدو.	-إتمام الدراسات الإنشائية لمكتب إستشاري متخصص من اجل إنجاز البنى التحتية للمناطق الصناعية الجديدة (بعلبك– تربل– جليلية) بالتعاون مع اليونيدو -التلزيم بمناقصة دولية عبر اليونيدو	- إنجاز مشروع تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة (97/642) وتم إرساله الى مجلس الخدمة المدنية ومن ثم الى مجلس شورى الدولة وبعدها الى مجلس الوزراء. المشروع يتضمن تعديلات جوهرية لجهة الهيكلية الإدارية وجعل بعض الدوائر الحالية على مستوى مصلحة ومنها دائرة المدن والمناطق الصناعية.		نعم

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	التقدم الحاصل
2.2.1	عقد إجتماعات دورية مع الإدارات والجهات المعنية (إدارات عامة ومؤسسات عامة ونقابات والبلديات) لتطوير البنى التحتية والخدمات الداعمة للمؤسسات والمناطق الصناعية .	- فريق عمل تم تشكيله - ووضع خطة تنفيذية	- مشاريع جاهزة وتقدم واضح في تأمين مايلزم للتنفيذ خلال أشهر.		نعم
1.3.1	حث المصانع بكل الوسائل المتاحة إيجابياً على تدريب عمالهم ورفع مستوى خبراتهم.	-إستطلاع رأي الصناعيين حول حاجاتهم التدريبية لتحديد لائحة كاملة بالدورات التدريبية القائمة بالتعاون مع جمعية الصناعيين وتعميمها على الصناعيين	-إنجاز ورش عمل بمجالات مختلفة تضم القطاعين العام والخاص		نعم
2.3.1	العمل داخلياً وخارجياً لدعم المصانع المؤهلة والواعدة بالقروض والهبات والتدريب وخلافها وتطوير تجهيزاتها و قدراتها الإنتاجية	- دراسة اوضاع الإقراض وسبل زيادته وحل المشاكل القائمة - إصدار نصوص داعمة	- قرار مصرف لبنان بدعم القروض للرأسمال التشغيلي للمصانع		نعم
3.3.1	تعميم مفهومي التخصصية والتكامل بالإنتاج داخلياً وخارجياً بكل الوسائل المتاحة.	-إقامة ورش عمل هادفة لتعميم مفهومي التخصصية و التكامل بالإنتاج -التواصل مع مختلف الجهات المحلية والدولية لإعتماد هذين المفهومين حلاً للمنافسة المضرة.	- إجتماعات وإعلام وتشجيع وتفعيل.		نعم
4.3.1	تكثيف إقامة ورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات للخروج بتوصيات ملزمة من شأنها نشر ثقافة الوعي حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ والإلتزام المشترك بالعمل الجدي والبناء للمنافسة الفاعلة تجاه الصناعات الأجنبية	- التواصل مع وزارة الإقتصاد والجهات الدولية -إقامة ورش عمل حول مكافحة الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها وقواعد المنشأ.	- تم تحضير سبعة عشرة ملفاً لمنتجات تتطلب حمايتها من الإغراق بانتظار إقرارها في مجلس الوزراء.		نعم
5.3.1	متابعة العمل الحثيث مع النواب أفراداً ولجاناً نيابية لتعديل النصوص القانونية المتعلقة : - رسوم المرفأ (ضمناً قطع غيار الآلات الصناعية والمواد الأولية الصناعية) TVA- رسوم - رسوم الجمارك–	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء والمالية وادارة الجمارك)	- مشاريع القوانين والنصوص تم إرسالها الى الجهات المعنية.		نعم
6.3.1	تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تجاه اي إجراءات أجنبية غير مناسبة	-التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة وادارة الجمارك)	-إجتماعات مع الإتحاد الأوروبي ودول عربية وأجنبية وإجراءات عملية.		نعم

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	التقدم الحاصل
7.3.1	العمل على رفع الرسوم الجمركية حيث يمكن على بعض السلع المستوردة والمنافسة للسلع الداخلية بسبب زيادة الواردات والإغراق والدعم	التواصل مع الإدارات المعنية (مجلس الوزراء ووزارات المالية والإقتصاد والتجارة وادارة الجمارك)	- الملفات اعدت بانتظار الإقرار.		نعم
8.3.1	فرض إجازات الإستيراد والتصدير حيث يلزم	العمل المشترك بين الإدارات المعنية لتسهيل إجراءات إصدار الإجازات ووضع شروطها وضوابطها	- بدأ فرض الإجازات على الملفات الجاهزة (الرخام والأحجار مثلاً)		نعم
10.3.1	العمل المستمرعلى إستعمال وسائل النشر الخاصة بالوزارة (مجلة الحدث الصناعي ، دليل الصناعات ،الأدلة التوجيهية، الصفحة الإلكترونية) وغيرها (افلام وثائقية ، تلفزيون، صحف) والطرق الإعلامية والإعلانية الأخرى للتأثير والتوجيه	-متابعة العمل على تطوير مجلة الحدث الصناعي والدليل الصناعي و تحديث الصفحة الإلكترونية - توسيع نطاق توزيعها في الداخل والخارج	- الإعلام مفعل واصبح متحسساً لأمور القطاع الصناعي أكثر من اي وقت مضى.		نعم
1.1.2	تأمين الإحصاءات والمعلومات الصناعية وتبويمها للبناء عليها في السياسات والأنشطة والتوجهات	إعتماد تحليل المعلومات ووضع الدراسات الإحصائية	- تطوير وتبويم مستمران.		نعم
3.1.2	الترويج الإعلامي والإعلاني عبر تغطية جميع الأنشطة لزيادة الصادرات الصناعية وتشجيع الإستهلاك الأجنبي للسلع الوطنية.	الترويج للصادرات قد تأمن عبر التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج والبعثات الأجنبية في لبنان والفاعلين المعنيين في القطاع الخاص (جمعية الصناعيين – إتحاد غرف التجارة والصناعة – تجمعات صناعية-نقابات – وسائل إعلام	- مستمر ودائم.		نعم
4.1.2	تنظيم المعارض داخلياً وخارجياً والمشاركة فيها ضمن منظور متطور هادف ومتخصص	- بروتوكول التعاون تم تفعيله وتطويره - آلية عمل قد تم وضعها لدعم واشراك وإختيار الشركات المناسبة للمشاركة في المعارض	- الوزارة تشارك بالمعارض وتنظيمها للمرة الأولى منذ إحداثها.		نعم
5.1.2	ترسيخ آلية التواصل مع البعثات اللبنانية في الخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ومع البعثات الإحنبية العاملة في لبنان والمنظمات الدولية لتسهيل التبادل التجاري والتعريف بالمنتجات اللبنانية وتقريب الصناعيين من رجال الأعمال والتجار.	تواصل مباشر مع وزارة الخارجية والمغتربين ووحداتها المتخصصة	- تعاون مستمر ودائم.		نعم

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	التقدم الحاصل
1.2.2	دعم ليبان باك وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين	إقامة ورش عمل مع جمعية الصناعيين للتعريف بLiban Pack	- إقرار موازنة سنوية (بقيمة 150 مليون ليرة) للمركز من موازنة الوزارة.		نعم
2.2.2	حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها لرفع مستوى جدوى الإنتاج الوطني	وضع توصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية	- تجري تباعاً.		نعم
3.2.2	توقيع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة	توسيع مروحة الإتصال والتواصل مع البعثات الأجنبية	تجري تباعاً.		نعم
4.2.2	تنظيم ورش عمل مع الشركاء (QUALEB - IRI- LIBNOR) + مؤسسات القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: (CE Mark - ISO)	الإشتراك في ورش عمل مع الشركاء (IRI QUALEB) -LIBNOR) + مؤسسات من القطاع الخاص لتقديم مساعدات تقنية للمصانع للحصول على شهادات: CE Mark- ISO	- مستمرة.		نعم
1.3.2	العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة	-وضع المبررات والأسباب الموجبة - Lobbying for 50%	- بانتظار الأوضاع المناسبة.		نعم
2.3.2	تخفيف إجراءات التصدير بالتعاون مع الجمارك والوزارات المعنية مباشرة (الإقتصاد والتجارة والصحة والزراعة والبيئة...)	إجتماعات مع ادارة الجمارك والوزارات المعنية	- تنسيق دائم ومستمر.		نعم
3.3.2	العمل على إقرار مشروع القانون المتعلق بإعفاء المواد الأولية والألات والمعدات المستوردة للصناعة من الضريبة	تفعيل الإتصالات والضغط من أجلها lobbying	- متابعة مع الجهات المعنية .		نعم
1.1.3	الطلب من أصحاب المصانع إستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية من أجل إجراء فترة تمرين (stage) ترتبط باختصاصاتهم بالتنسيق مع وزارة الصناعة	إنشاء آلية تواصل تربط بين أقطاب المثلث المتمثل بوزارة الصناعة وجمعية الصناعيين والمصانع من جهة والجامعات من جهة اخرى	- مستمر ودائم.		نعم

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	
2.1.3	إيجاد شبكة تواصل فاعل وتعاون بين الجهات المعنية لتحفيز عوامل الابتكار والتطوير(وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات والمعاهد الفنية جمعية الصناعيين ومعهد البحوث الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية).	- شبكة العلاقات تفّعلت من القطاعين العام والخاص - وتفعيل برنامج LIRA	- يتفعل بإستمرار - تم إطلاق مفهوم" إبتكر في لبنان" كما التركيز على قطاعات متقدمة (نانوتكنولوجي مثلاً)		نعم
3.1.3	السعي لإقرار مشروع القانون الرامي إلى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل	- لقاءات مع وزارة المالية وادارة الجمارك - ورش عمل مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ومع الوزارات المعنية حول اهمية إقرار هذا المشروع	- متابعة مع الجهات المعنية.		نعم
4.1.3	تفعيل العمل بإتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي الصناعة والتربية و التعليم العالي وجمعية الصناعيين اللبنانيين لتقريب المناهج والبرامج التعليمية من الحاجات التصنيعية ولإيجاد بدائل وطرق إنتاج جديدة ومتطورة وذلك: - بزيارات الصناعيين الى المعاهد والجامعات - بإستقبال الطلاب ومن مختلف المستويات في المصانع لتعريفهم بالصناعة الوطنية. - بكسر حاجز الرفض والعدائية بين المجتمع اللبناني والصناعة الوطنية - ربط إستهلاك المنتجات المحلية بالإنتماء الوطني	- تمديد الإتفاقية بين الوزارتين والجمعية - وتفعيل التواصل بين المعاهد والمصانع	- نعمل على إعادة تفعيل الإتفاقية بعد توقف تجاوب الجمعية ووزارة التربية.		نعم
1.2.3	إقامة إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية وللتجمعات الصناعية والنقابات المتخصصة	إجتماعات تنسيقية مع الجهات التي تؤمن تمويل وإدارة و/أو مساعدات تقنية للحاضنات الصناعية وللتجمعات الصناعية والنقابات المتخصصة	- متابعة وتفعيل.		نعم

رقم النشاط (بحسب الخطة الاستراتيجية)	اسم النشاط	النتيجة الواجب بلوغها بحلول نهاية السنة	نتيجة او حالة النشاط التي تم بلوغها في الواقع في نهاية العام	الفارق بين ما تم التخطيط له وما تم تحقيقه	
2.2.3	تطوير بنود مشاريع الإتفاقيات والتعاون العلمي وتبادل الخبرات بالإشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطبيق أفضل الأبحاث في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو،الميكاترونيك، الصناعات الغذائية، الأدوية، البرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلآت الصناعية، المنتجات التجميلية والعطور، الأعشاب الطبية، الكيمياء الحيوية والصناعية والصناعات التدويرية... .	توجيه المصانع نحو صناعات القيمة المضافة وتأمين التعاطف والدعم لها	إطلاق الإبتكار والإبداع والتطوير كخطة إستراتيجية اساسية للوزارة للسنوات العشرين القادمة.		نعم
1.1.4	نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان.....)	زيادة ورش العمل	ورشة عمل بالتعاون مع مركز الإنتاج الأنظف LCPS (الصناعة الخضراء والإنتاج المستدام)		نعم
2.1.4	العمل مع الجهات المصرفية والمالية المختلفة للحصول على قروض ميسرة للصناعات والأبنية الصديقة للبيئة والسعي للإستفادة من هبات دولية متخصصة بالحفاظ على البيئة والطاقات البديلة	إصدار قروض جديدة	صدور تعميم 331 من مصرف لبنان		نعم
1.3.4	المشاركة في الأبحاث العلمية الصناعية لترسيخ مفهوم الصناعات الخضراء وتعميمه	تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA	تم تفعيل برنامج البحوث الصناعية LIRA (رعاية الإبتكارات والبحوث الصناعية - إجتماعات دورية وموتمرات سنوية...)		نعم
2.3.4	تعميم مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات الوزارة الى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي	زيادة عدد التراخيص سنوياً	إزداد عدد التراخيص الصناعية سنوياً الى مايقارب 6000 قرار		نعم

8- الإعلان عن الخطة الإستراتيجية

تم الإعلان عن الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني" لبنان الصناعة 2025" خلال احتفال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في الثاني من حزيران 2015 في الجامعة اللبنانية والخطة التنفيذية الإستراتيجية (2016-2020) في السراي الحكومي 3 حزيران 2016 ونفذت بالتعاون بين وزارة الصناعة من جهة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية OMSAR والإتحاد الأوروبي من جهة اخرى . ونشرت في جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع وعممت على كافة الوزارات والسفارات والبعثات الأجنبية وطبعت منشورات حولها وتوجد على صفحة الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة : (www.industry.gov.lb).

9- ملخص حول المبادرات والإجراءات التي قامت بها الوزراة خلال سنتين 2016-2017

بدأت وزارة الصناعة بتنفيذ رؤيتها التكاملية التي أعلنتها في 2 حزيران 2015، والتي تضمنت العديد من الأنشطة التي أطلقتها وأنجزتها لدعم القطاع الصناعي الوطني وترسيخ دوره الانتاجي الاقتصادي والاجتماعي.

- حلقات التدريب والتوجيه للصناعيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في الوزارة.

- توسيع مروحة العلاقات المنظمة والمبرمجة مع مختلف الجهات الوطنية والأجنبية.

- مشاريع القوانين والمراسيم والنصوص القانونية والقرارات ذات التأثير الإيجابي الفاعل على القطاع الصناعي اللبناني.

- إطلاق المبادرات والأفكار والاقتراحات ورعاية وتوجيه الأنشطة والاحتفالات ذات الصلة.

- تكريس تاريخ 2 حزيران من كل عام يوما وطنيا للصناعة اللبنانية وتجذيره بقوة.

- إصدار سبعة اعداد من مجلة " الحدث الصناعي" اضافة الى " دليل الصناعات الغذائية" في عدده الثالث للمصانع المرخصة لدى الوزارة.

- المشاريع التنفيذية الوطنية الداعمة لبعض القطاعات الصناعية لا سيما في الأطراف والممولة من أيطاليا واليابان والاتحاد الأوروبي والمنفذة من فرق عمل الوزارة منفردة أو بالتعاون مع اليونيدو.

- إنجاز وضع مشاريع مهمة " كمشروع الانماء الصناعي والاقتصادي والاجتماعي" القائم على تمويل إنشاء المناطق الصناعية الجديدة وطنيا وخلق فرص عمل وإنماء مناطقي و" مشروعي معالجة النفايات" بشكل فاعل بسيط قابل للتطبيق ومنخفض الكلفة إضافة إلى إنتاجهما للطاقة ودعمهما للصناعات التدويرية و" مشروع قانون تعديل قانون إنشاء وزارة الصناعة" و" مشروع مرسوم تعديل مرسوم هيكلية الوزارة وتنظيمها " و" مشاريع تعديل المراسيم التطبيقية النافذة لقانون انشاء الوزارة لا سيما المرسومين 8018 و 5243" و " مشروع الاحصاء الصناعي الشامل" و" مشروع الإرشاد والتوجيه لاستعمالات الطاقات البديلة" و" مشروع السلامة في المناطق الصناعية القائمة" و" مشروع تجهيز عدد من المناطق الصناعية القائمة لتوليد الطاقة من مصادر بديلة" و" مشروع الحفاظ على الموارد على اختلافها" و"مشروع إعادة تأهيل المناطق الصناعية القائمة" و" خطة عمل تنفيذية خمسية(2016-2020) لثلاثة أهداف عملانية للرؤية التكاملية من أصل سبعة".

- التحضير لاصدار دليل سنوي للمصانع المرخصة في وزارة الصناعة(ما يقارب خمسة آلاف مصنع) مع دراسات وأبحاث إعلانية وإعلامية.

- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية عبر حثها على قوننة أوضاعها خلال الفترة الممتدة من 2015/6/2 الى 2016/5/10 : خلال هذا العام، تمت تسوية وضع 24 مصنعا مقابل 27 (بتراجع نسبته 11,1% للفترة ذاتها من السنة السابقة)، تعديل 19 قرار ترخيص مقابل 17 (بزيادة نسبتها 11,7%)، اصدار 133 ترخيصا جديدا بالاستثمار مقابل 120(بزيادة نسبتها 10,83%) 163 ترخيصا بالانشاء مقابل 133(بزيادة نسبتها 22,5%)، و120 ترخيصا بالانشاء والاستثمار مقابل 105(بزيادة نسبتها 14,28%).

- تشجيع الصناعيين على الإستفادة من برامج التدريب (برنامج Switch Med Green،.. ورش العمل، Creative industries, CELEP، IECD، ISO ...

- متابعة تطبيق قانون القواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بها ومراسلة الوزارات المعنية بهدف وضع آلية تنفيذية لهذا القانون ضمن لجنة مختصة، ومؤسسة ليبنور بصدد تشكيل اللجنة بعد ورود أجوبة الوزارات المعنية.

- اقتراح مشروع قانون متكامل يتعلق بسلامة الغذاء.

- التعاون مع خبراء من منظمة الصحة العالمية لوضع بطاقة بيانية تبين المهام التي تعود إلى الوزارة في مجال سلامة الغذاء (food safety profile).

- مشاركة مراقبين في مجال السلامة الغذائية للتدرب على النظام الخاص بنظام التتبع الذي ينظمه برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة QUALEBوزيارة عدد من المصانع.

- تنظيم ورشتي عمل الزاميتين بالتعاون مع يونيدو وجامعة الروح القدس الكسليك لمتابعة مشروع سلامة الغذاء للقطاعات ذات الخطورة العالية (الدواجن والحليب ومشتقاته).

- اصدار القرار رقم 1/1 تاريخ 2016/1/5 المتضمن الشروط الواجب اتباعها في مصانع الأغذية والأعلاف.

- اعداد مشروع قرار حول التتبع في مصانع الأغذية والأعلاف ويأخذ مجراه القانوني للاقرار.

- المشاركة في المؤتمر العلمي حول التغذية والأبحاث حول الغذاء من تنظيم الجامعة اللبنانية الأميركية.

- إطلاق الدليل التوجيهي حول ممارسات التصنيع الجيّد في المصانع الغذائية اللبنانية الذي يشمل قطاعات انتاج الدجاج واللحم النيء والمطبوخ ومحضراتهما ومنتجاتهما، والخبز، والحلويات والمأكولات الجاهزة بتاريخ 2016/3/11 بالتعاون مع UNDP.

- اعداد ورقة عمل وزارة الصناعة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للجمعية اللبنانية لتقدم العلوم LAASبعنوان "سلامة الغذاء هو هم دائم وعمل مستمر بالنسبة لوزارة الصناعة" في جامعة الروح القدس الكسليك بتاريخ 2016/4/15

- التنسيق الدائم والمتصاعد بين الوزارة ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) ومعهد البحوث الصناعية(IRI) في مختلف مجالات المواصفات والمطابقة والفحوصات والابحاث والتطوير.

- تطوير التجهيزات في الإدارة المركزية والمصالح الإقليمية بمتابعة صيانة واستبدال وتطوير الاجهزة المعلوماتية من حواسيب وطابعات وماسحات ضوئية وSwitches، ups، ووصلها على الشبكة الداخلية للوزارة، وتثبيت البرامج اللازمة من Microsoft windows office,antivirus... وتنشيطها عبر الانترنت وتيويمها وتدريب الموظفين على استعمالها. اضافة الى ادارة وصيانة الشبكة الداخلية للوزارة بالسرعة القصوى والفعالية اللازمة.

مشروع بناء مناطق صناعية جديدة ومستدامة :

تكلفة المشروع 105 مليون يورو .

إنجاز المرحلة الاولى :

- إطلاق مشروع الدراسات الأولية لإنشاء 3 مناطق صناعية في ملكيات عامة ليست للبيع وذلك من السراي الحكومي بتاريخ 2016/1/26 لإنماء القطاع الصناعي في المناطق الثلاث التالية :

-تربل/ قوسايا (البقاع) على مساحة مليون و800 الف م2

-بعلبك (البقاع) على مساحة 400 الف م2 تقريبا.

-الجليلية (الشوف) على مساحة 660 الف م2 تقريبا.

اجراء دراسات جدوى + وضع خطة رئيسية (Master Plan) للمناطق المقترحة.

ويجري العمل على البدء بالمرحلة الثانية:

والجدير بالذكر ان الدراسات الإجمالية انجزت والدراسات الهندسية يجري العمل علي تأمين التمويل لبدئها.

- إعداد مسودة مشاريع لتأهيل مناطق صناعية قائمة وتأمين السلامة العامة.

- عقد جلسات متتابعة وإجتماعات دورية مع ممثلي البنك الأوروبي للإستثمار EIB للتعاون في مجالات مختلفة ومنها تحديدا لتمويل اقامة مناطق صناعية جديدة .

- طلب التجديد لمرحلة ثانية من مشروع Cultural and creative industrial Clusters in south Mediterranean region الاقليمي بالتعاون مع يونيدو والذي تم اطلاقه في تونس بين 16و2014/10/18.

- تم انجاز مراحل المشروع الممّول من الحكومة اليابانية:" Support host communities in Lebanon affected by the high influx of Syrian refugees" المنفذ مع اليونيدو:

- تم تسليم تجهيزات صناعية لبعض المصانع في البقاع وانهاء مرحلة الدورات التدريبية في معهد البحوث الصناعية بالاضافة الى دورة حول التسويق وادارة المصانع، كما جرت مواكبة هذه المصانع والعاملين فيها من قبل خبراء محليين لمتابعة موضوع السلامة العامة في المصنع.

- تم تنفيذ دورة تدريبية حول الخياطة لمتدربين ومتدربات من الجنسيتين السورية واللبنانية.

وفي هذا الاطار احيل كتاب وزير الصناعة رقم 1768-143/ص تاريخ 2015/6/8 على الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لتحضير مشروع مرسوم يرمي الى قبول هبة من الحكومة اليابانية بقيمة 600.000 دولار اميركي. نفذ المشروع من قبل اليونيدو بالتعاون مع وزارة الصناعة لإفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة البقاع.

- اطلاق مشروع تمكين المرأة Women Empowerment تم الاتصال بالمؤسسات النسائية في لبنان لإطلاعهن على المشروع ومعرفة مدى استعدادهن لتلقي تدريبات حول الادارة والتسويق وبرنامج Comfar لدراسة الجدوى، وفي ايلول 2015 رسا الإختيار على جمعية "المجموعة" (الجمعية النسائية) لتنفيذ المشروع الذي قام بتدريب العديد من السيدات ورائدات الأعمال وسمح لبعضهم المشاركة في في Expo Milano 2015.

- متابعة مشروع CELEP3 الممولّ من التعاون الايطالي وتنفيذ يونيدو ووزارة الصناعة ويعمل الآن على انجاز تسليم ما تبقى من تجهيزات ومعدات الى المصانع المعنية. كما تم إنجاز سلسلة دورات تدريبية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة وفي طرابلس وبرج حمود حول التسويق والتغليف. ويجري التحضير لمشروع CELEP 4 لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال Agro-food وغيرها. وقد إشترطت وزارة الصناعة أن يكون المستفيدين من المشاريع المشتركة مع اليونيدو من المصانع المرخصة من قبل وزارة الصناعة.

- متابعة الاجراءات التنفيذية لمشروع دعم الصناعات الابداعية وتجمعاتها(وتحديدا المفروشات في الشمال والمجوهرات في برج حمود).

يونيدو + ACAAS

- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية للمؤسسات الصغيرة والفردية والحرفية بالتعاون مع المعهد الاوروبي للتعاون والتنمية IECD في اطار برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة تناولت الاولى أسس إدارة الأعمال وشملت تدريب 13 مؤسسة بين 8/31 و 2015/10/12، استتبعت بدورة تدريبية على الحاسوب (Word+ Excel) تم إطلاقها في 19تشرين الأول 2015 لقسم من المشاركين، الى تنفيذ دورة ثانية حول أسس إدارة الأعمال في 14 تشرين الأول 2015 وشملت تدريب 12 مؤسسة اخرى. تشمل نشاطات البرنامج المتابعة الفردية للمشاركين اثناء الدورة وفترة سنة بعدها. تنظيم دورات متقدمة في الكومبيوتر والتسويق، تنظيم جلسات مناقشة مع الخبراء وانشاء شبكة اصحاب المصالح الصغيرة، المتابعة عن كثب ميدانيا او في مكتب البرنامج، وتنفيذ دورة متخصصة لحاملي المشاريع الجديدة.

- المشاركة الفاعلة في أعمال اللجنة الوطنية لمناقشة التوصية 204 الصادرة عن منظمة العمل الدولية المتعلقة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم وتمّ تقديم ورقة عمل للوزارة ترتكز على الرؤية التكاملية.

- وضع دراسة تحليلية لسياسة الجوار الاوروبي بتاريخ 2016/1/12 تضمنت اولويات التعاون والشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي للسنوات الاربع القادمة.

- تفعيل التعاون والتنسيق بين وزارة الصناعة ووزارة الخارجية والمغتربين والاتحاد الاوروبي ووضع مسودة ورقة لبنان الموحدة لتعديل سياسة الجوار الاوروبية حيال العراقيل التي تواجه الصادرات الصناعية الى اوروبا بتاريخ 2016/3/9.

- تطوير التعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين للاستفادة من أنشطة البعثات اللبنانية المتواجدة في الخارج ومعلوماتها والمشاركة الفاعلة في المؤتمر الاغترابي الذي نظمته وزارة الخارجية والمغتربين بين 3 و 7 أيار 2016 مستنديا وعمليا.

- تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص و تحديدا في موضوع تنمية الصادرات والعمل على ترجمة الخطة إلى العربية. وتم إختيار ثلاثة قطاعات بداية لإطلاق الخطة:

- **الصناعة المتعلقة بالأعشاب الطبيعية ومستخلصاتها**
- **صناعة اللوحات الإلكترونية Electronic Boards**
- **صناعة تكنولوجيا المعلومات ICT**

- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة ونقابة الصناعات الغذائية وشركة MEFOSA لتطبيق متطلبات قوانين السلامة العامة الغذائية المستحدثة عالمياً بما يتوافق مع منظمة (WTO).

- إستكمال المتابعة الحثيثة والفاعلة لموضوع قواعد المنشأ العربية والأوروبية بما يؤمن أفضل وضع للمنتجات اللبنانية في مجال التصدير وفتح الأسواق. ويشارك فريق العمل المكلف متابعة الملف في الإجتماعات التي تعقد في وزارة الاقتصاد والتجارة لمناقشة البنود الجمركية والقواعد الفنية التي تقابلها لاكتساب صفة المنشأ وتقييم أثر هذه التغيرات على المستوى الوطني. وتم مناقشة التعديلات الجديدة في الاتفاقية الاقليمية الأورومتوسطية حول قواعد المنشأ.

- دعم ومساندة المركز اللبناني للتغليف LibanPack ورعاية أنشطته لتقديم الارشادات والتوجيهات للصناعيين بخصوص أفضل طرق ووسائل التغليف والتعليب بما يسهل الحفاظ على المنتج ويساهم في التسويق داخليا وعالميا.

- تم توقيع اتفاقية تعاون تطال تشجيع البحث العلمي بين الوزارة وبين برنامج رعاية إنجازات البحوث الصناعية ليرا – LIRA الذي يتفعّل العمل به ويترسخ اكثر بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الصناعية. ويجري البحث حاليا بامكانية توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الصناعة و Berytechلدعم القطاع الصناعي حيث يمكن.

- التركيز بشكل متصاعد على الكشوفات والاجتماعات وتأمين الخدمات على ضرورة التزام المصانع تدريجيا بمعايير فنية وبيئية وصحية وقانونية وإدارية آخذين بالاعتبار القدرة المالية لكل مصنع والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. إضافة الى العمل المركز على مشاريع شاملة تطال شرائح واسعة من الصناعيين. هذه المعايير ومجالات العمل يمكن اختصارها بالآتي:

- **مستوى الانتاج ومساره الفني والتقني**
- **جودة المنتجات لا سيما لجهة التزام المواصفات**
- **ورش العمل والطاولات المستديرة لحل المشاكل وتبادل الخبرات والتوصل الى اقتراحات عملية قابلة للتطبيق والعمل المشترك**
- **المناطق الصناعية الجديدة والقائمة**
- **سلامة الغذاء بالانفراد او بالتعاون مع الادارات الأخرى**

- تعديل نموذج اتفاقيات التعاون الصناعي لنشر مفهوم الصناعات الخضراء وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة، وفقا للرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان، وورود موافقة وزارة العدل على التعديل.

- تفعيل التنسيق بين الوزارة واليونيدو ومركز LCEC للطاقة والمشاركة في تنظيم مؤتمر بيروت للطاقة يشارك فيه 800 خبير ومهتم من لبنان والعالم بتبادل المعلومات وتطويرها ونشر فكر ترشيد الطاقة والحوافز الضرورية لذلك بين المصانع.

- وضع مشروع رائد تجريبي يتناول تطبيق المواصفة ISO 50001 في المصانع تم تسليمه الى البنك الدولي والمصرف المركزي والاتحاد الاوروبي.

- متابعة التنسيق وتبادل المعلومات بخصوص موضوع الانبعاثات والاحصاءات ذات الصلة وتزويد وزارة البيئة بقاعدة المعلومات الخاصة بالتراخيص الصناعية. والمشاركة في الاجتماعات التنسيقية المشتركة لمناقشة مشروع Switchmed وتقديم الملاحظات حول الاحصاءات الواردة في المشروع.

- فرض شروط بيئية وصحية في قرارات التراخيص ومراقبة تنفيذها.

- التنسيق الدائم مع وزارة البيئة في ما يتعلق بفرض اجراء تقييم اثر بيئي او فحص بيئي مبدئي او تدقيق بيئي قبل صدور الترخيص بالاستثمار.

- تشجيع الصناعيين على الاستفادة من التدريب الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي عبر برنامج Switch Med Green Entrepreneur .

- مراسلة حاكم مصرف لبنان بخصوص توسيع محفظة قروض المشاريع الصديقة للبيئة لتشمل كفاءة الموارد والانتاج الانظف كمصطلح أشمل وأعم لا يختصر حاجة المصانع بقروض الطاقة وحسب بل يتعداه الى مختلف المعدات والتجهيزات المحافظة على كفاءة الموارد، إدخال إدارة المحاسبة البيئية، نظم الادارة البيئية، إدارة الطاقة، تدريب وتأهيل الكادر البشري وكل ما يتعلق بآليات التوزيع والتسويق، واصدار الالية اللازمة لاعطاء القروض وبفائدة مماثلة تلامس الصفر بالمئة.

- الاستمرار بدعم عمل برنامج رعاية انجازات البحوث الصناعية – ليرا وهدفه التركيز على أهمية البحث العلمي التطبيقي ركيزة ومنطلقاً لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي. ولقد تم توسيع اطار البرنامج ليشمل القطاع الصناعي الخاص ووزارة الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات. ويجري العمل حالياً على تحويل البرنامج الى مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بمشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث ويتم البحث عن شريك مموّل لإنشاء "مركز ليرا للنماذج السريعة" ومن ضمنه انشاء حاضنة صناعية، اضافة الى إنشاء " صندوق ليرا للإستثمار"

لتوفير الأدوات والمناخ المناسبين للطّلاب المبدعين من الجامعات العشر المتعاقدة، وغيرهم من الباحثين وذوي الخبرة المؤهلين، لتحويل ابتكاراتهم نماذج صناعية، ومن ثُم اطلاق مؤسساتهم ضمن خطة عمل مجدية. وقد أدى تطوّر البرنامج بمصرف لبنان لتوفير دعم مالي له.

- دعم نشاطات الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم واعتبارها شريكاً رئيسا في معالجة المشاريع والمفات الحيوية التي تحمل الطابع العام. من هنا كان التخطيط والتنظيم المشترك للعديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة بمشاركة لبنانية ودولية مميزة. وقد خلصت المؤتمرات الى وضع خلاصات علمية وتطبيقية واضحة وعملية، يجري تبنّيها على غير صعيد. وتهدف سلسلة المؤتمرات التي تواظب الوزارة والجمعية على عقدها لتعزيز العلوم والمشاريع العلمية التي يقوم بها الباحثون والطلاب الجامعيون الى خلق مساحة تعارف وتلاقي بين الباحثين، والتوجه لانتاج علمي مشترك بين عدة مؤسسات جامعية ومراكز ابحاث في لبنان، بالشراكة مع المؤسسات الجامعية خارج لبنان، وبالتعاون مع المؤسسات الخاصة من أجل موائمة الأبحاث والدراسات مع حاجات سوق العمل.

- تغيير الثقافة المجتمعية حيال النظرة الى الصناعة الوطنية

- تشجيع استهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية

- ربط استهلاك الإنتاج المحلي بالانتماء الوطني

- ترسيخ العلاقة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن

- مراسلة وزارة التربية والتعليم العالي لتجديد البروتوكول الموقع في نيسان 2013 لمدة ثلاث سنوات بين الوزارتين وجمعية الصناعيين اللبنانيين ويتناول تضمين المناهج التعليمية أهمية مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني ، الحث على التوجيه المهني للطلاب، تشجيع التواصل وتنمية الثقة بالمنتجات اللبنانية وتشجيع استهلاكها.

- اقتراح مشروع توجيهي للطلاب لمواكبة اليوم الوطني للصناعة سنوياً وذلك بتنظيم نشاطات مواكبة للإحتفال.

- بدء مبادرات المدارس بتضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع.

- مشاركة الوزارة المتصاعدة وتنظيمها المؤتمرات والمعارض الصناعية المتخصصة وتوفير المعلومات والمنشورات ضمن ستاندات خاصة بها.

- إستخدام وسائل الاعلام لدعم تسويق الصناعة اللبنانية وتحسين صورتها وتشجيع استهلاك منتجاتها، كما وتشجيع التكامل بين الصناعيين أنفسهم، والتعريف بالصناعات دون تمييز بين الصناعيين أو المناطق، إلى جانب تعميم النصوص القانونية والادارية والمبادرات البحثية والعلمية

الصادرة عن الوزارة والمؤسسات المرتبطة بها والجهات المعنية بتنمية الصناعة الوطنية وتحقيق أهدافها في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اصدار مجلة" الحدث الصناعي" باللغات العربية والانكليزية والفرنسية بالتعاون مع شركة الحدث الاعلامية حيث يتولى فريق عمل الوزارة المتخصص إعدادها مضمونا وشكلا، واصدار الدليل القطاعي المتخصص باللغة الانكليزية بالتعاون مع شركة بروأكتيف ، اضافة الى التحضير لاطلاق دليل جديد جامع سيتناول التسويق لعدد من القطاعات الصناعية، وبالطبع سيتم تحديثه سنويا. وبذلك تستطيع الوزارة توفير المعلومات المحدثة المرتبطة بحوالى 6 قطاعات صناعية سنويا.

- التطوير مستمر ودائم للموقع الالكتروني للوزارة وباتت منشورات الوزارة ايضا على الصفحة. ويدرس مشروع لابلاغ الصناعيين الكترونيا بصدور المجلة والدليل وصفحة الفهرس باستعمال معلومات قاعدة البيانات.

9- الملاحق

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة
الوزير

الرقم: ٢٩٢٣ - ٢٨١٤ /و

التاريخ: ٢٩ / ١٠ /٢٠١٤

معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

الموضوع: تشكيل فريق عمل لمتابعة التخطيط الاستراتيجي

المرجع: كتابنا رقم ٢٩٢٣-٢٨١٤/و تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧

إشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه، وعطفا على كتابنا رقم ٢٩٢٣-٢٨١٤/و تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧،

نحيطكم علما، أن فريق عمل وزارة الصناعة الذي يتابع محور التخطيط الاستراتيجي ضمن برنامج الحوكمة الذي يديره مكتبكم الكريم، بتمويل من الاتحاد الاوروبي، سيتم توسيعه على الشكل التالي:

- الأنسة جُمانا الهاشم:رئيسة مصلحة الديوان بالانابة - منسقة المشروع،
- السيد بسام جوني: باحث اقتصادي،
- السيد مارون منصور: باحث اقتصادي،
- السيد علي الشحيمي: مهندس رئيس مصلحة التراخيص الصناعية بالانابة،
- السيد ديفيد واكيم: مهندس في دائرة الترخيص،
- الدكتور سايد بو ذياب: مهندس رئيس مصلحة الشؤون التقنية والخدمات الصناعية بالانابة،
- السيد يوسف بطيش: مهندس كهرباء والكترونيك،
- السيد علاء الدين الحجار: محلل مبرمج،

للتفضل بالاطلاع%

وزير الصناعة

د.حسين الحاج حسن

10- المراجع

- المرسوم الإشتراعي رقم 111 الصادر في 1959/12/6(تنظيم الإدارات العامة).
- المرسوم الاشتراعي رقم 112 الصادر في 1959/12/6 وتعديلاته (نظام الموظفين).
- قانون رقم 642 الصادر في 1997/6/2 (إحداث وزارة الصناعة).
- مرسوم رقم 13173 تاريخ 1998/10/8 (تنظيم وزارة الصناعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها).
- بروتوكول تعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين موقّع عام 2002.
- رؤية وزارة الصناعة 2025.
- كتاب وزارة الصناعة رقم 2923-2814/و تاريخ 2014/12/29 وموضوعه (تشكيل فريق عمل لمتابعة التخطيط الإستراتيجي).
- وزارة الصناعة اللبنانية (مصلحة المعلومات الصناعية)/احصاءات.
- إدارة الإحصاء المركزي.